إشكالية التعدد اللفظي في المصطلح البلاغي:
أسبابها ومواقف البلاغيين منها قديما وحديثا.
دراسة تحليلية نقدية

أ.عبد اللطيف عمراني

جامعة الامير عبد القادر للعلوم الإسلامية

الملخص

من أهم ما يدرس في علم البلاغة تطور المصطلح، ولكن الدارس والباحث في المصطلح البلاغي يجد أنه قد عانى إشكالات عديدة منها ما هو في إطار البلاغة كعلم مستقل بنفسه، وهي تصنف كإشكالات داخلية، ومنها ما يتعدى ذلك خارج حدود البلاغة ليصل إلى العلوم اللغوية عامة بل والإسلامية، فتصنف ضمن الإشكالات الخارجية، ومن أهم الإشكالات الداخلية، إشكالية التعدد لمصطلحات المفهوم الواحد .

إن هذه الإشكالية قد بدت واضحة في المؤلفات البلاغية القديمة و كذلك في بعض المؤلفات الحديثة، وقد خصصت هذا المقال لدراسة جوانب مهمة منها، وهذه الدراسة التي بعنوان :"إشكالية التعدد في المصطلح البلاغي ،أسبابها ومواقف البلاغيين منها. دراسة تحليلية نقدية" أقدّمها نقدا للظاهرة ولمجموعة الظواهر والأسباب المساهمة فيها.

الكلمات المفتاحية: المصطلح البلاغي ،بلاغة ،تعدد لفظي ،إشكاليات المصطلح.

Summary

The most important of what is taught in rhetoric is the development of the term, but the scholar and researcher in the rhetorical term finds that he has suffered many problems, including what is within the rhetoric as an independent science itself, and it is classified as internal problems, including beyond the limits of rhetoric to reach the linguistic sciences in general and And Islamic, is classified within the external problems, and one of the most important internal problems, the problem of pluralism of the terms of one concept.

This problem has been evident in the old rhetorical works as well as some modern works. This article has been devoted to the study of important aspects of this phenomenon.

Key words:rhetorical term rhetoric problems, pluralism of the terms

المقدمة:

بسم الله و الصلاة و السلام على الرسول المصطفى الكريم و بعد:

إن المتتبع لمسيرة المصطلح البلاغي العلمية، يجد أنه عانى قديما وحديثا إشكاليات عديدة تجاذبته من نواح عديدة، فمن إشكالات داخلية ـ إن صح الوصف ـ إلى إشكالات خارجية، وكلا المستويين يتفرع فروعا ليطرح إشكالات أخرى.

و الناظر إلى ما وصل إليه التأليف البلاغي يخيّل إليه أن الإشكالية قد حسمتها المؤلفات المتأخرة والحديثة ولكن الأمر لا يعدو أن يكون إغفالا للإشكالية ليتعدوها إلى مهمات علم البلاغة، وعلى العكس من ذلك فإن الإشكالية كغيرها من الإشكالات ظهرت عند علماء البلاغة القدماء وزادت عند المتأخرين.

وقد خصصنا هذا المقال للحديث عن إشكالية التعدد اللفظي للمصطلح، ونعني بها إشكالية مجموعة من المصطلحات تدل مجتمعة على معنى واحد.

على أن لا ننسى أن نذكر أننا لم نجد حديثا شافيا تكلم عن الإشكالية عدا بعض اللمحات في بعض الدراسات العامة، مثل رسالة ماجستير لماجدة المذخوري بعنوان: "إشكالية المصطلح البديعي"، فقد ذكرت الإشكالية باختصار نظريا، وقد غلب عليها الجانب التطبيقي على مصطلحات علم البديع، في حين حاولت تتبع الظاهرة من خلال فنون البلاغة الثلاث وتتبع مواقف العلماء منها.

فأسأل الله التوفيق و السداد.

المبحث الأول:إشكالية التعدد بين الإشكاليات الأخرى للمصطلح البلاغي:

لقد تعددت إشكاليات المصطلح البلاغي لفظا ومعنى داخل حدود علم البلاغة وخارجه أي بما يتداخل مع إشكالات علوم اللغة العربية عموما و بما يحتك مع علوم الدين الأخرى

فداخليا: و نقصد به ما كان في حدود البلاغة كعلم قائم بذاته نجد:

الإشكالية الأولى: تداخل مصطلحاته: وهو بذاته يتفرع إلى ثلاث إشكاليات.

وأولها: تداخل مصطلحات الفنون الثلاثة مع بعضها، وخاصة مصطلحات فن البديع مع فني البيان و المعاني.

و قد رأى بعض الباحثين المحدثين[1] أن الاضطراب منشؤه تباين زوايا النظر إلى الفن البديعي من أن يكون تحسينه عرضيا[2] أو ذاتيا[3].

وأحسن مثال لهذه الإشكالية بمصطلح :"الالتفات"،فقد بحثه السكاكي في المعاني تارة وفي البديع تارة أخرى[4].

وكذلك الاعتراض، إذ عده السكاكي من البديع[5] بينما عده القزويني في المعاني[6]

والثانية: هو تداخل مصطلحات فن واحد مع بعضها، وخاصة مصطلحات البديع فيما بينها، فما سماه ابن المعتز وأبو هلال العسكري و غيرهما بتجاهل العارف[7] سماه ابن أبي الأصبع الإعنات[8]، وما سماه ابن أبي الأصبع و ابن مالك الالتزام[9] سماه بعضهم التضييق[10]، وما سمي تشريعا[11] هو عند الآخرين التوشيح[12] وهكذا...

وقد ظهرت هذه الإشكالية في زمن مبكر منذ نشأة المصطلح البلاغي، ففي مرحلة واحدة اختلف الواضعون في تحديد مفهوم الفن المعين، ومن ذلك ما حصل بين ثعلب و تلميذه ابن المعتز في

) إشكالية المصطلح البلاغي، ماجدة المذخوري، بحث ماجستير، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق،دت،

. ([1])ص36،38

. ([2]) يراجع:محمد مندور، النقد المنهجي عند العرب،دار نهضة مصر،القاهرة، مصر،1996م، ص48 ـ 49.

.. ([3]) أحمد إبراهيم موسى، الصبغ البديعي،دار الكتاب العربي،القاهرة،1388 هـ ـ 1966م، ص470.

. ([4]) يراجع:أبو يعقوب السكاكي،مفتاح العلوم، دار الكتب المصرية،بيروت، لبنان،ط2،1407هـ ـ 1987م ص، 429.

. ([5]) يراجع: مفتاح العلوم ص 428.

. ([6]) يراجع: الخطيب القزويني،الإيضاح،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان،1424 هـ 2003 م ، ص118.

. ([7]) يراجع:البديع ص62،والصناعتين ص 396.

. ([8]) يراجع: تحرير التحبير ص 135

. ([9]) يراجع: تحرير التحبير ص 517، و المصباح ص 82.

. ([10]) يراجع: شرح عقود الجمان ص 654.

. ([11]) يراجع:المصباح ص81،

. ([12]) يراجع: المثل السائر ج3ص216.

مفهوم الطباق[1]،أو مثلما حصل بين ابن المعتز ومعاصره قدامة بن جعفر في مفهوم المصطلح ذاته[2].
ذاته[2].

و تتكرر هذه الحالة مع كثير من المصطلحات وخاصة البديعية منها، مثل التوشيح، إذ نجد أن معظم البلاغيين قد فهموا منه إرصادا و تسهيما[3]، في حين فهمه آخرون بأنه تشريع[4].

الاشكالية الثانية: شيوع المصطلح و إهماله:

و هو من الإشكالات الداخلية، وينماز المصطلح الشائع عن المهمل بتتبع الكتب النقدية والبلاغية ومقارنة قديمها وحديثها، فالمصطلحات الأكثر دورانا أو التي يتكرر ورودها في المؤلفات قد حكم عليها بالاستحسان من طرف المؤلفين والواضعين، فيشيع ويستقر، سواء كان من وضع المتقدمين ثم أبقى عليه المتأخرون،أو كان من ابتداع المتأخرين، ثم شاع بعدهم واستقر، و أمثلة ذلك: الإرصاد، الاستطراد، أسلوب الحكيم.

أما المصطلح الذي لم يلق استحسانا، أي قد تُرك و أُهمل بعد أن ظهر في مرحلة من المراحل، فهو الذي لم يكتب له الشيوع، وكان مصيره بأن ينسحب ويترك مكانه لغيره مثل: الإعنات ، والإفراط في الصفة، والتسبيغ[5].

إن الحَكَم في هذه الإشكالية هو المؤلفات المتأخرة والحديثة سواء منها النظرية التي من بين اهتماماتها الحكم على المصطلح، أو المؤلفات التطبيقية التي تكتفي بالعنونة للأبواب بالشائع، وما أجدر أن ينبرى لمثل هذا الموضوع.

ولا بد من الاعتراف بأن هذه الإشكالية لا تعدو أن تكون نتيجة لازمة لإشكالية التعدد اللفظي، فبعد أن تتعدد المصطلحات يفوز بعضها بالبقاء وهو الشائع، في حين يصيّر البعض إلى الفناء الاستعمالي.

الاشكالية الثالثة:اشكالية التعدد:

وإشكالية التعدد وهي من ـ الإشكالات الداخلية ـ تتعدد بذاتها إلى فرعين:

الأول: التعدد اللفظي :

إذ قد تتعدد مصطلحات المفهوم الواحد، وهو مناط بحثنا.

و إنما ذكرناه في هذا الموضع مراعاة للانسجام و الترتيب للإشكاليات.

فنجد مثلا الائتلاف قد يسمى مراعاة النظير والمؤاخاة والتوفيق والتناسب[6]، ونجد الطباق يسمونه التضاد والتطبيق والتكافؤ والمطابقة والمقاسمة[1] غيره.

---

(1) يراجع: قواعد الشعر ص44، و البديع ص 48.

(2) يراجع: البديع ص 48، و نقد الشعر ص 185.

(3) يراجع: الصناعتين ص 397، و العمدة ج2 ص31 ـ 34،وغيرها.

(4) يراجع:المثل السائر ج3ص216، و الفوائد ص232.

(5) يراجع: ماجدة المذخوري،إشكالية المصطلح البلاغي، ص 39،40.

(6) يراجع: الحموي، خزانة الأدب ص131، أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، المجمع اللغوي العراقي،1987م، ج2ص393،و ج3ص174.

والثاني:التعدد المعنوي، وهو عكس سابقه،إذ قد تتعدد مفاهيم المصطلح الواحد، ومنشؤه إما من جهة:

. الاختلاف في تحديد مصطلح، فيؤدي إلى تمسك كل فريق برأيه على سبيل عدم التوافق، مثاله التفويف فهو عند السبكي [2] مخالف لما عليه من سبقه من البلاغيين[3].

. حمل المصطلح على أكثر من معنى واحد، فيؤدي إلى تفسيره بعدة تفسيرات، ليتدخل بعد ذلك ويترك له السياق والعزو إلى صاحب التعريف عند الحاجة والخوف من الالتباس، مثلا: التدبيج اختلف البلاغيون في مفهومه[4]

ويضاف إلى الإشكالات الداخلية كذلك:

الإشكالية الرابعة: إشكالية كثرة التفريع والابتداع للفنون وبالتالي تبعها وضع مصطلح لكل فن فأدى إلى تضخم كبير في المصطلح.

فمثلا: مصطلحات فروع التشبيه أربت على السبعين (70) مصطلحا[5].

ومصطلحات فروع الجناس تقارب 65 مصطلحا[6]

فهذين الفنين وحدها وصلت مصطلحاتها إلى أن يكون عددها نصف مصطلحات علم البديع في أقصى اتساعه

أما عن الإشكالات الخارجية، فتتفرع فرعين:

أولاهما: واسع يعم مستوى علوم اللغة العربية، إذ نجد أن المصطلح البلاغي قد أخذ من غيره من علوم اللغة العربية مصطلحات بطولها وعرضها، و هي كثيرة مستمدة من النحو والصرف والعروض وغيرها ،وهذه الإشكالية تلجئ المتكلم في اللغة أن يميز دلالة المصطلح حسب حيزه اللغوي، أي دلالته بلاغيا على دلالته في المجالات اللغوية الأخرى.

فمثلا: المقصور مصطلح واحد له دلالة في البلاغة وثانية في النحو وثالثة في العروض ولا صلة بين الدلالات[7]،ونجد المصطلح قد تتعدد دلالاته حسب المجالات فصار لزاما أن يزاد في مصطلحه وصف للمجال اللغوي من أجل أن لا يقع اللبس مثل التضمين فيقال فيه: التضمين النحوي والتضمين البديعي و التضمين العروضي[8] .

.([1]) يراجع: أحمد مطلوب، معجم المصطلحات البلاغية، ج2ص252،و ج3ص66.

.([2]) يراجع: عروس الأفراح، ج4 ص470.

.([3]) يراجع: ابن منقد، البديع في نقد الشعرص217، ومعجم المصطلحات البلاغية ج2 ص378.

.([4]) يراجع: القزويني، الإيضاح ص339

.([5]) يراجع :إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في مصطلحات اللغة العربية، جروس برس ناشرون، طرابلس، لبنان، ط1،2012،ص234 . 244..

.([6]) يراجع :إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في مصطلحات اللغة العربية، ص 333 . 334 ،ومعجم المصطلحات البلاغية ج2ص 51 . 109..

-[(7)] يراجع :إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في مصطلحات اللغة العربية ،ص 765.

-[(8)] يراجع :إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في مصطلحات اللغة العربية ،ص 255

وثانيهما: المنحى الديني أو العقدي، يضاف إليه المنحى الأدبي أي الأخلاقي مع الدين، إذ نجد أن مجموعة من المصطلحات تكثر في بيئة من أجل أغراض عقدية أو فكرية للطائفة المستعملة لها، فيتهم المصطلح تبعا للمعنى والفهم والفكرة أو على الأقل يتوقف أمام المصطلح وقفة حتى يحدد المفهوم والفكرة التي سيق من أجلها لمناصرة معتقد ونجد هذه الإشكالية خاصة في مناصرة المسائل العقدية بلاغيا بين الفرق الإسلامية.

ولا ننسى أن نصرة المعتقد أثر على الأهداف التأليفية البلاغية قديما فظهرت في شكل ردود بل وصلت إلى حد أن ألفت كتب في البلاغة من أجل نصرة معتقد أو رد على معتقد لذا كانت جملة من المصطلحات محل الاهتمام والاتهام.

مثل المجاز والتورية والمبالغة وإيجاز الحذف والازدواج والمشاكلة والمقابلة وغيرها[1]

يضاف إلى ذلك جملة من المصطلحات التي عابها العلماء على بعضهم بعد أن التصقت بها تهمة عدم الأدب مع الشرع، مثل: التشريع[2] والزيادة[3]، وغيرها مما سيكون له فضل كلام في بحثنا.

المبحث الثاني: لمحة عن الأسباب العامة لنشأة ظاهرة التعدد:

إن هذا البحث لا يتسع للكلام عن أسباب نشأة التعدد ولكننا نشير إليها إشارة موجزة، فالمتتبع لتاريخ نشأة البلاغة العربية إلى حين استقلالها عن العلوم اللغوية الأخرى في منتصف القرن الثالث الهجري يتثبت حتما من التأثير الذي تمارسه الظروف المختلفة في نشأة المصطلح و تطوره سواء أكانت بيئية أم ثقافية أم شخصية ـ نفسية ـ[4].

وعندما أصبحت البلاغة علما قائما بذاته استقرت مصطلحاته في مؤلفات البلاغيين، وكان بعضها يحمل التسمية نفسها وبعضها يحمل تسميات مغايرة، وبعضها كان مبتدعا، إذ كانوا يأخذون مصطلحاتهم من مصدرين:

أولاهما: من الموروث العلمي المتمثل في الثقافة العربية من القرآن الكريم والحديث النبوي، والنتاج الأدبي.

والآخر: الوافد من ثقافات الأمم الأخرى بعد الفتح الإسلامي والإفادة منه في توليد مصطلحات جديدة.[5]

يعد كتاب البديع لابن المعتز(ت296هـ)بداية التأليف المنهجي في البلاغة، فقد ظهرت فيه المصطلحات بصورتها العلمية الدقيقة ،وبقيت هكذا حتى جاء القرن السابع الهجري، وهو العصر الذي شهدت فيه البلاغة ضوابط وأحكاما منطقية لم تعرفها من قبل.

ـ([1]) يراجع: محمد بن علي الصامل، مدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة، كنوز إشبيليا،الرياض،ط1426،2هـ ـ 2005م ص 68،58،48،45، و غيرها...

ـ([2]) يراجع: عروس الأفراح ج4 ص461، ويراجع: شرح عقود الجمان ص155.

ـ([3]) يراجع: البرهان في علوم القرآن ج3 ص 70، و يراجع الروض المربع ص163

ـ([4]) يراجع: وضع المصطلح العربي في الفلسفة و علم الكلام(بحث)، ص 48 نقلا عن ماجدة المذخوري، ص 4.

ـ([5]) يراجع: وضع المصطلح العربي في الفلسفة و علم الكلام(بحث)، ص49، نقلا عن ماجدة المذخوري، ص 6.

فقد حاول الرازي (ت 606ه) تنظيم المصطلحات البلاغية وتبويبها في أول خطوة منهجية لدراسة البلاغة في هذا الإطار، بل تعد محاولته هذه الأساس الذي بنى عليه السكاكي (ت 626ه) نهجه في تقسيم البلاغة.

وعندما أفرد السكاكي القسم الثالث من كتابه "مفتاح العلوم" لما يتعلق بفنون البلاغة، اتخذ منهجا علميا دقيقا في تبويبها وبحث موضوعاتها، فافترقت عنده علوم البلاغة، ثم شغف كتابه هذا علماء كثيرين تلخيصا وشرحا.

ثم ازداد عدد المصطلحات البلاغية بعد السكاكي ازديادا ملحوظا، لا سيما المتعلق منها بفنون البديع، إذ كلما تقدمنا في الزمن شوطا تزداد تفريعا وتقسيما حتى إذا ما وصلنا إلى عصر البديعيات نرى بعض أصحابها قد تجاوز بها المائة و الخمسين مصطلحا، بعد أن كانت في مفتاح العلوم ستة وعشرين مصطلحا.

لكن هذه المصطلحات لم تسلم كلها للبديع، فقد خلطوا معها فنونا أخرى من المعاني والبيان، وربما يكون ذلك من ولعهم به فزادوه تفريعا، أو لعله أرادوا أن يرجعوا بالبلاغة إلى عصورها الأولى التي كانت تعتمد في أقيستها على الذوق والإحساس الفني.

إلا أن منهج السكاكي عاد للظهور وبقي سائدا إلى يومنا هذا .فقد سار العلماء والمفكرون المعاصرون على خطاه في تقسيم البلاغة وتحديد مصطلحاتها، فأضحت البلاغة تدرس على أسس علمية صارمة لا تختلف كثيرا عن علمي النحو واللغة، فقيدت مصطلحاتها وحددت ملامحها الأدبية.

وقد شهدت الساحة البلاغية المعاصرة ظهور بعض الكتب والمعجمات التي مثلت جهود أصحابها في جرد و إحصاء المصطلحات بفروعها المختلفة، فلم تكن قديما تحظى بمثل هذا ، وإنما كانت منتثرة في كتب النقد والبلاغة أو في معاجم مصطلحات.

وقد تعرضت أغلب المصطلحات العلمية عموما بما فيها البلاغية للإشكاليات بما فيها التعدد قديما و حديثا وبما فيها التعدد اللفظي، لأسباب عدة نذكر منها اختصارا: اختلاف ثقافة الواضعين أو اختلاف تصورهم في مفهوم المصطلح البلاغي الواحد، أو بسب المشترك اللفظي في اللغة المأخوذ منها، أو بسبب المشترك اللفظي في اللغة العربية . فيما يخص اللغة العربية . أو لتعدد مدلولات المصطلح الواحد و غير ذلك[1].

المبحث الثالث: مواقف البلاغيين من التعدد:

إذا تتبعنا مواقف البلاغيين من ظاهرة التعدد اللفظي للمصطلح نجد أن مواقفهم متفقة في بعض ومختلفة في بعض الأحيان، فعموما نجدهم متفقون في ظاهرة التعدد عموما في حين تعددت مواقفهم فمنهم من زاد في الظاهرة بل نجد من أولع في بعض الأحيان بالتعدد اللفظي فزاد فيه ما زاد، وثلة أخرى منهم بينت بعض جوانب القصور فيه من حيث الكلام على ظواهر مثل التصحيف والخطأ، وكثير منهم تدخل بالترجيح معتمدا على أسس لغوية وصوتية وصرفية ودينية و غيرها...

1 . اعتراف البلاغيين بظاهرة التعدد اللفظي، ومواقف المؤلفين في المصطلح منها:

---

[1]. يراجع اشكالية المصطلح البلاغي، ماجدة المذخوري، ص4 وما بعدها

لم يمر على وضع أسس البلاغة وقت كبير حتى أضحت ظاهرة تعدد المصطلح بادية، وزادت حدتها عند المتأخرين بما أتيح لهم من جهود السابقين وما أضافوه من جهودهم، فمنحوا جهدا معتبرا لخدمة المصطلح البلاغي فكان من ذلك جمع وإثبات المصطلحات المتعددة للمفهوم الواحد، فظهر في مؤلفاتهم الاعتراف و التسليم للظاهرة، كما صاحب ذلك ظهور مواقف لهم من الظاهرة ،فنجد من تسليمهم للظاهرة:

مثلا ابن الأثير الحلبي يذكر فنا سماه "التعريج" ويذكر له أربع تسميات فيقول: "هذا الباب يسمى بـ "حسن الارتباط" ويسمى "حسن الترتيب" ويسمى "حسن النسق" ،وحقيقته ائتلاف الكلام بعضه ببعض حتى كأنه أفرغ في قالب واحد، وأكثر ما يوجد هذا النوع مستعملا في كتاب الله الدال على الإعجاز، وسمي "الارتباط" لأنه إذا جاءت الآية وعلم تأويل الارتباط بين الآيتين وامتزج معناهما علم حسن الترتيب فسمي "حسن الارتباط" لذلك، وكذلك تسميته بـ "التمزيج" و"حسن النسق" و"حسن الترتيب""[1].

والموقف نفسه نجده عند المدني عند كلامه على "مراعاة النظير" ،يقول:" وهذا النوع أعني "مراعاة النظير" ،سماه قوم بـ"التوفيق" وآخرون بـ "التناسب"، وجماعة بـ "الائتلاف" وبعضهم بـ "المؤاخاة"، قالوا: وهو عبارة أن يجمع المتكلم بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد... "[2].

ونجد السيوطي في "تجنيس الإطلاق"[3] يقول: "ومنها تجنيس الإطلاق أن يجتمعا في المشابهة فقط"[4]، وقال: "وسمي أيضا "المشابهة" و"المقاربة" و"المغايرة" و"إيهام الاشتقاق""[5].

و عن "رد الأعجاز على الصدور" يقول المصري: "وهو الذي سماه المتأخرون "التصدير""[6]

2 . تعامل المؤلفات البلاغية الحديثة وأصحاب المعاجم والقواميس الاصطلاحية مع الظاهرة:

و إن كان كلامنا على صنيع المتأخرين من علماء البلاغة على التعدد قد أخذ قسطا، فإننا نجد أن الظاهرة قد أخذت مكانها عند المؤلفين المحدثين و إن كانوا مقلين منها وفي كثير من الأحيان لا تعدو أن تكون لفتات.

فنجد القزويني يقول عن الإرصاد أنه يسمى التسهيم يعلق الصعيدي بقوله: "يسميه قدامة والعسكري التوشيح"[7]،وعموما فإننا نجد المؤلفات الحديثة تقلل من ذكر تعدد المصطلحات، وإن ذكرتها فإنها تغفل ذكر صاحب كل مصطلح، فالمعلق على جواهر البلاغة يعلق على "مراعاة النظير"

ـ([1]) جوهر الكنز، ص 154.

ـ([2]) أنوار الربيع ج3 ص 119.

ـ([3]) يراجع:معجم المصطلحات البلاغية، ج2 ص 63.

ـ([4]) معترك الأقران، ج1 ص 401.

ـ([5]) شرح عقود الجمان ص 146.

ـ([6]) تحرير التحبير ص116، وبديع القرآن ص 36،و يراجع معجم المصطلحات البلاغية ج2ص230.

ـ([7]) عبد المتعال الصعيدي، بغية الإيضاح،مكتبة الآداب، القاهرة، مصر،ط1426،17 هـ . 2005م،ج3 ص587.

بقوله: "وتسمى بالتناسب و التوافق و الائتلاف"[1]، و عبد العزيز عتيق يقول في المطابقة: "ويقال لها أيضا: التطبيق و الطباق و التضاد"[2]

و مثل هذا نجده عند أصحاب المعاجم والقواميس الاصطلاحية عند اعترافهم وتسليمهم بالظاهرة، وحتى لا يقعوا في تكرار التعريفات فقد اعتمدوا على الإحالات التي تغنيهم عن إعادة التعريف الواحد للمصطلحات العديدة، فيكتفون بتعريف الأول، أما البقية فيحيلونها إليه إدراكا منهم أن التعريف واحد والقضية لا تعدوا أن تكون تعدد اصطلاحي بدأ مسيرته مع المتقدمين فالمتأخرين ليصل إليهم. فمثلا نجد أحمد مطلوب في كتابه: "معجم المصطلحات البلاغية وتطورها" يعتمد على مثل هذه الإحالات في مواضع التعدد اللفظي، فمثلا:

في مصطلح "التفسير"[3] يقول: "والتفسير هو التصريح بعد الإبهام وقد تقدم ،وسماه ابن مالك وآخرون التبيين[4] وقد تقدم أيضا".

ومع مصطلح: "حسن المطالع والمبادي" يكتفي بالإحالة إلى مرادفاته من المصطلحات فيقول: "هو براعة الاستهلال أو براعة المقطع أو حسن الابتداء أو حسن الافتتاح"[5].

3 . الولع بالتعدد:

لعله من المقبول إذا عرفنا أن ظاهرة التعدد الاصطلاحي كانت نتيجة تضافر جهود علماء عند وضعه للمصطلح البلاغي من أجل تحسين وتطوير الظاهرة البلاغية، ولكن ما يلفت النظر هو مواقف لبلاغيين أسهمت في تفاقم الظاهرة، قد تفسر بولعهم باختراع المصطلحات، تتجلى أكثر عندما نجد الإشكالية تبرز من طرف واحد أي جهة واحدة، و الأكثر من ذلك عندما يخترع أحدهم فنا ويضع له منذ ولادته عددا من المصطلحات، هذه المواقف نجدها عند مجموعة من البلاغيين، ومنها:

في "التجنيس المذيل" نجد الحلبي و النويري يسمياه بثلاث تسميات هي: "المذيل والزائد والناقص"[6].

ونجد ابن منقذ يضع مصطلحي "التصدير" و"الترديد" ويجعلهما دالين على مفهوم واحد[7].

والمصري يبتدع فنا بلاغيا يسميه بمصطلحين، أولاهما "التصرف"[8] وثانيهما "الاقتدار"[9].

) سليمان الصالح، تعليق على:جواهر البلاغة للسيد الهاشمي،دار المعرفة،القاهرة،مصر،ط1431،3هـ - 2010م، ص329.[1]-

-([2]) عبد العزيز عتيق،علم البديع،دار النهضة العربية، بيروت، لبنان،د ت، ص76.

-([3]) يراجع معجم المصطلحات البلاغية ج2ص341.

-([4]) أنوار الربيع، المدني ج6ص123.

-([5]) يراجع: معجم الصطلحات البلاغية ج2ص441.

-([6]) يراجع: حسن التوسل ص187، ونهاية الأرب ج7ص91، ومعجم المصطلحات البلاغية ج2ص 84.

-([7]) يراجع: البديع في نقد الشعر،ص 51.

-([8]) تحرير التحبير ص 582. و يراجع : معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص238.

-([9]) بديع القرآن ص 289،و يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص 239.

و نجد عبد القاهر الجرجاني وصنيعه مع المجاز الإسنادي، فقد تكلم فيه غيره ممن قبله، لكنه كان له الفضل في أنه فصله عن المجاز اللغوي وأولاه عناية كبيرة، ووضع له تسميات، فقد سماه بأربعة أسماء هي: "المجاز العقلي"، و"المجاز الحكمي"، و"المجاز في الإثبات"، و"الإسناد المجازي"[1].

و نجد كذلك السيوطي يبتدع فنا ويضع له ثلاث تسميات مرة واحدة، فعند كلامه على "المتحرى" يقول: "هذا النوع اخترعته وسميته المنتحل والمنتقل والمتحرى، وهو أن يختار لفظا إذا قرأه الألثغ لا يعاب عليه تحريا"[2].

4 . إفراط في زيادة المصطلح بتسميات غير علمية:

وقد تصل الزيادات الاصطلاحية إلى حد تكون فيه غير علمية، وهذا ما نجده في باب الحشو، فنجد الوطواط قد قسمه ثلاثة أقسام، الأول: الحشو القبيح ،والثاني: الحشو المتوسط ،و الثالث: الحشو المليح، وقال في الأخير، وبهذا النوع يزدان البيت فيحسن الكلام ويزداد رونقه، ومن أجل ذلك يسميه الناس بـ" حشو اللوزينج"[3].

إن هذا المصطلح ليس علميا بل مجاله الطعام وميزته الذوق الحلو، يقول ابن منظور أنه :"من الحلواء شبه القطائف تؤدم بدهن اللوز"[4] وأرى أن فيه زيادة يغني عنه غيره.

5 . التعدد والتصحيف و التحريف:

يعد عامل التصحيف والتحريف عاملان من عوامل تعدد بعض المصطلحات، وهذا العامل يدلنا على أن العوامل ليست كلها علمية، ولقد نبه المحققون إلى هذه الظاهرة وبينوا خطأ بعض البلاغيين الذين لم يتنبهوا إلى هذا العامل، ومن أمثلة ذلك نجد:

أن ابن منقذ ذكر بابا سماه: "التقفية" وقال: "وهو أن يأتي ذكر نكتة أو خبر أو غير ذلك يومئ إليه الشاعر أو الناثر"[5]، وقد ذكر النوع نفسه ابن القيم الجوزية باسم "التفقير"، وذكر له نفس شواهد شواهد وأمثلة ابن منقذ[6]، ويرى بعض الباحثين أن الأصح هو تسمية ابن منقذ، ولا يستبعد أن يكون تسمية ابن القيم محرفة، لأنه معنى التفقير اللغوي لا علاقة له بالأمثلة[7].

وكذلك مصطلح "الموازي" الذي هو من أنواع السجع، إذ لم يذكره أحد بهذا الاسم غير الحموي[8]، أما غيره فقد ذكره باسم المتوازي[9]،ولعل فيه تصحيفا لأن التعريف الذي ذكره الحموي هو نفس ما ما ذكره الآخرون[1].

-([1]) ير اجع: دلائل الإعجاز ص227، وأسرار البلاغة ص338، و يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج3ص200.

-([2]) شرح عقود الجمان ص157.

-([3]) يراجع: حدائق السحر ص151 . 153.

-([4]) ابن منظور، لسان العرب،دار صادر، بيروت،لبنان، دت ، مادة (لوز).

-([5]) البديع في نقد الشعر ص 284.

-([6]) يراجع الفوائد ص 217.

-([7]) يراجع:معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص320 و ج2 ص337.

-([8]) يراجع: خزانة الأدب ص 423.

-([9]) يراجع: نهاية الإيجاز ص 34،الفوائد ص 226،معترك الأقران ج1 ص50، شرح عقود الجمان ص151.

كذلك نجد مصطلح "التعريج" الذي ذكره الحلبي مرادفا "للتمزيج"، فالتمزيج من مبتدعات المصري[2]، وقال فيه: "هو أن يمزج المتكلم معاني البديع بفنون الكلام أعني أغراضه ومقاصده، بشرط أن تجمع معاني البديع والفنون في الجملة أو الجمل من النثر والبيت أو البيوت من الشعر"، وقد ذكر ابن الأثير الحلبي فنا سماه" التعريج"، وقال:" هذا الباب يسمى بحسن الارتباط و يسمى حسن الترتيب ويسمى حسن النسق....و كذلك تسميته بالتمزيج"[3]، وقد ذهب بعض المحققين إلى أن هذا ليس "تعريجا" و إنما هو "التمزيج" الذي ذكره المصري، لأن تعريفه قريب من ذلك ولأن ابن الأثير الحلبي ردد كلمة "التمزيج" في هذا التعريف عدة مرات في هذا التعريف، و في الكتاب خطأ وقع في العنوان الذي كتب صحيحا في مسارد الكتاب، يضاف إلى ذلك أن التعريج ليس من الفنون المذكورة في كتب البلاغة المعروفة[4].

ومن المصطلحات التي قد تكون تعددت بسبب التحريف والتصحيف مصطلح "الاستحدام" المرادف لمصطلح "الاستخدام"، ففي باب الاستخدام ذكر الخطيبي أنه "يسمى الاستحدام ـ بالحاء المهملة ."[5]، ولا صلة لهذه الكلمة بالاستخدام الذي هو: "أن تكون للكلمة معنيان فتحتاج إليها فتذكرها وحدها فتخدم للمعنيين"[6]، لأن الحدم شدة إحماء الشيء بحر الشمس والنار، واحتدمت النار: التهبت، ولا صلة للاستخدام بالاستحذام، لأن الحذم القطع أو الإسراع في المشي أو المشي الخفيف[7].

6 . ترجيح مصطلح على غيره : لغويا، أدبيا:

ونجد أن العلماء رغم اعترافهم بالظاهرة وتقبلهم لها، إلا أنهم لم يبقوا مكتوفي الأيدي أمامها بل كانت لهم مواقف تجاهها،، فكثير منهم لم يجعل المصطلحات المترادفة في مرتبة أو مستوى واحد، بل كان كثير منهم يفضل مصطلحا على غيره أو يرجحه مستندا إلى ما يدعم رأيه ومن هذه المواقف كثيرة نجد:

في باب "الإرصاد"[8] الذي تتعدد مصطلحاته إلى "التوشيح والتبيين والتسهيم"، نجد أن العسكري يفضل "التبيين"، فيقول: "ولو سمي تبيينا كان أقرب"[9]، في حين يرى ابن الأثير أن تسميته بالإرصاد أولى، وذلك حين ناسب الاسم مسماه ولائق به[10].

---

(1) يراجع : معجم المصطلحات البلاغية ج3ص38.

(2) يراجع:تحرير التحبير ص 536، و بديع القرآن ص 246.

(3) جوهر الكنزص154.

(4) يراجع معجم المصطلحات البلاغية ج 2 ص351.

(5) عروس الأفراح ج4 ص 326.

(6) البديع في نقد الشعر ص 82.

(7) يراجع: لسان العرب، مادة (حدم) و(خدم)، ويراجع:معجم المصطلحات البلاغية ج1 ص 116.

(8) يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج1ص 54،55.

(9) كتاب الصناعتين ص382.

(10) المثل السائر ج2 ص 350.

ونجد مجموعة من البلاغيين قد ينتقدون مصطلحا ويفضلون غيره بدافع **عدم التناسب بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي**، ومن هذا المنطلق نجد المظفر العلوي ينتقد تسمية "التسهيم" ويقترح "المطمع"، فيقول: "ليس هذا اللقب دالا على هذا المعنى، فإن كان الملقب قصد الإغراب به فقد أبعد المرمى وزل عن النهج القويم، وإنما التسهيم التخطيط، والبرد السهم: المخطط، ولو سمي "المطمع" أي أن سامعه يطمع في قول مثله وهو من ذاك بعيد لجاز"[1].

وهذا هو سبب نقد بعضهم لمصطلح "الطباق" الذي هو مرادف "التضاد"، يقول المدني: "قالوا ولا مناسبة بين معنى المطابقة لغة ومعناها اصطلاحا فإنها في اللغة الموافقة... والجمع بين الضدين ليس موافقة"[2]، وهو رأي ابن الأثير أيضا إذ يقول: "إنما سمي هذا الضرب من الكلام مطابقا لغير اشتقاق ولا مناسبة بينه وبين مسماه..."[3]، ولكنه صرح بعدها بما يفهم منه أنه ظهر له وجه المناسبة[4]، والتي سوغها السعد التفتزاني[5].

وفي هذا الصدد نجد أن المدني يرجح مصطلح "رد العجز على الصدر" على مصطلح "التصدير"، لمناسبة المعنى اللغوي، فيقول: "رد العجز على الصدر هذا النوع سماه بعضهم بالتصدير، والأول أولى لأنه مطابق لمسماه، وخير الأسماء ما طابق المسمى"[6]

وتجتمع مجموعة من المصطلحات التي تدل على معنى واحد وهي: "التشريع" و "ذا القافيتين" و"التوأم"[7]،فنجد أن أبا الإصبع يضع تسمية "التوأم" لأنه يرى فيها مطابقة الاسم للمسمى بعد أن خفي عليه الصلة ما بين مصطلح التشريع و مفهومه[8]

وتتدخل **العوامل الصوتية والشكلية** في ترجيح المصطلحات عند البعض، فنجد الحموي يعتمد على التخفيف الصوتي في باب التصدير، فيقول: "هذا النوع هو رد الأعجاز على الصدور سماه المتأخرون التصدير، والتصدير هو أخف على المستمع و أليق بالمقام"[9].

و بجانب الناحية الصوتية **الناحية الصرفية**، فنجد السيوطي يعتمد على الوزن الصرفي في تفضيل مصطلح المرصّع على مرادفه الترصيع، ليكون موافقا لأنواع السجع الأخرى وزنا وسمعا، كي يقال في أنواع السجع: "مرصّع، مطرّف، متواز"، يقول: "وهو أحسن من قولنا الترصيع، كما قال الشيخ بهاء الدين، لموافقة قولنا: "مطرف" و"متواز""[10].

---

(1) نظرة الإغريض ص116، و يراجع:معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص 161،162.

(2) أنوار الربيع ج2ص 31.

(3) المثل السائر ج2ص280،الجامع الكبير ص212.

(4) يراجع: ان الأثير، كفاية الطالب ص 128، و المدني، أنوار الربيع ج2 ص 31،32.

(5) يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج2ص253،254.

(6) أنوار الربيع ج3ص151.

(7) يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص219 وما بعدها.

(8) يراجع: أنوار الربيع ج4 ص 343.

(9) خزانة الأدب ص114، و يراجع المنزع البديع ص 406.

(10) شرح عقود الجمان ص151.

واعتمادا على الناحية الشكلية أيضا يرجح بعضهم مصطلحات على مرادفاتها بسبب طول الكلمة، فطول بعض المصطلحات مردود عند البعض، ففي باب تناسب الأطراف يقول المدني: "وسمى بعضهم هذا النوع "تشابه الأطراف المعنوي" وهو تطويل في العبارة فرأينا تسميته بتناسب الأطراف أولى لمطابقته مسماه"[1].

وخوفا من الوهم والالتباس يفضل المدني "الاستثناء المعنوي" على "استثناء الحصر" لأجل أن لا يقع الوهم ممن لا دربة له في العربية، فيتوهم أن "إلا" فيه هي الاستثنائية فيخبط خبط عشواء[2].

ويتدخل **عامل التأدب مع الشرع والدين** في ظاهرة التعدد اللفظي، فنجد من العلماء من يفر من لفظ يرى فيه منافاة للأدب مع الدين فيخترع ما يراه مناسبا، فيؤدي هذا إلى تعدد الألفاظ الدالة على المفهوم الواحد.

وأول ما يطالعنا في مثل هذه الحالة مصطلحا السجع والفاصلة ،إذ يرى بعضهم أن الكلمة الأخيرة من القرآن تسمى "الفاصلة" ، لقوله تعالى: "كتاب فصلت آياته" (فصلت:3)، ومنعوا أن يسمى سجعا، وذلك لأن أصل السجع من "سجع الطير"، فشرف القرآن الكريم من أن يستعار لشيء فيه لفظ هو أصل صوت الطائر ،ولأجل تشريف القرآن الكريم عن مشاركة غيره في اسم السجع الواقع في كلام الناس، ولأن الكتاب العزيز من صفات الله عز وجل يرى بعضهم أنه لا يجوز وصفه بصفة لم يرد الإذن بها و إن صح المعنى، ومن أشهر الذين نفوا السجع عن كتاب الله أبو بكر الباقلاني متابعا في ذلك أبا الحسن الأشعري[3].

ومهما يكن فإن أكثر البلاغيين يسمون هذا الفن سجعا، عرف قديما في الجاهلية، وأسرف فيه أدباء العصر العباسي مما دفع الأشاعرة إلى نفيه عن القرآن واعتاضوا عنه بمصطلح الفواصل مفرقين بذلك بين القرآن و كلام البشر[4].

ونجد من هذا المنطلق صنيع بعضهم مع مصطلح "تجاهل العارف"، إذ ذهب السكاكي إلى تسميته "سوق المعلوم مساق غيره"، وقال: "لا أحب تسميته بالتجاهل"[5]، ولعل الدافع إلى ذلك هو تعظيم كتاب الله واحترامه، وقد أشار ابن الأثير الحلبي إلى ذلك عند كلامه على هذا الفن[6].

ومع أن مصطلح السكاكي أكثر تأدبا إلا أن الذي شاع في كتب البلاغة هو مصطلح "تجاهل العارف"[7].

-([1]) أنوار الربيع ج4 ص 195.

-([2]) يراجع: أنوار الربيع ج3 ص 113،114.

-([3]) يراجع: إعجاز القرآن ،الباقلاني، ص 86، والبرهان في علوم القرآن ج1 ص54.

-([4]) يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص149،150.

-([5]) مفتاح العلوم ص 427.

-([6]) يراجع: جوهر الكنز ص 208.

-([7]) يراجع:معجم المصطلحات البلاغية ج 2 ص40.

وينضاف إلى هذا مصطلح "التشريع" الذي يسمى أيضا "ذا القافيتين" و"التوأم" وسماه بعضهم "التوشيح"[1]، فنجد السبكي ينتقد تسميته بمصطلح "التشريع"، فيقول أنها: "عبارة لا يناسب ذكرها، فإن التشريع قد اشتهر استعماله فيما يناسب الشرع المطهر وكان اللائق اجتنابها"[2].

ونأتي إلى مصطلح "الزيادة"[3] الذي دخل علوم البلاغة بعد أن كان شائعا في غيرها من علوم اللغة، ويلخص لنا الزركشي الإشكالية بقوله: "الأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه الصلة، ومنهم من يسميه المقحم"[4].

الخاتمة:

من خلال ما مر معنا في هذا المقال الوجيز نستخلص أن المصطلح البلاغي عانى إشكاليات تجاذبته من نواح عدة، ومن أهم هذه الإشكاليات إشكالية تعدد المصطلح التي ظهرت في وقت مبكر من الدراسات البلاغية، أي مع وضع اللبنات الأولى للدرس البلاغي عند القدماء، وواصلت مسيرها عند المتأخرين الذين اعترفوا بالظاهرة وأثبتوا ما أتيح بين أيديهم من ثروة اصطلاحية، بل نجد أن بعضهم أسهم في تفاقم الظاهرة وكأنه أولع بالتعدد الاصطلاحي للمفهوم الواحد، والبعض الآخر نجده فاضل بين المصطلحات فلم يقبل أن تكون في مستوى واحد بل رجح واستحسن بعضها على بعض.

وإن كانت ظاهرة المفاضلة عامة عند البلاغيين المتأخرين، فإننا نجدهم سلكوا مسالك شتى في التفضيل بين المصطلحات، فبعضهم فاضل معتمدا على التناسب بين المعنى اللغوي والاصطلاحي، وآخرون رجحوا مراعين الناحية الشكلية والصرفية والصوتية للمصطلح، وبعضه راعى الناحية الدينية والأخلاقية و غير ذلك...

وإضافة إلى هذا فإننا نجد أسبابا زادت في تضخم المصطلح ولكنها لا تمت إلى التأصيل العلمي بصلة، وعلى رأسها عامل التصحيف والتحريف الذي أصاب بعض المصطلحات، فنجد بسبب ذلك مصطلحات تثبت بجانب أخرى ولا يتعدى أن تكون هي نفسها و إنما تغيرت بسبب التصحيف.

على الرغم من دخول هذه الظاهرة على المصطلح البلاغي فإنها لم تؤثر في الدرس البلاغي سلبا بل في كثير من الأحيان قد زادت من تنوع المصطلح وتفسيره واستطاع البلاغيون المحدثون تجاوزها في مؤلفاتهم فلا نجدها إلا في حواشي المعلقين، وبعضهم يذكر المصطلحات المتعددة من باب التنويع ،وإن كنا نجد أن التأليف الحديث عموما يتغافلها.

---

(1) يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج2 ص219 وما بعدها.

(2) عروس الأفراح ج4 ص461، ويراجع: شرح عقود الجمان ص155.

(3) يراجع: معجم المصطلحات البلاغية ج 3 ص 29.27.

(4) البرهان في علوم القرآن ج3 ص 70، و يراجع الروض المربع ص163.